تصرف اللجان المحلية بالأموال العامة عند غياب السلطة

سعد الدين عبد الرزاق اليحيى

قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة والحقوق، جامعة إدلب

طالب دراسات عليا (ماجستير)

• ملخص البحث:

منذ أن بدأت الثورة السورية ظهرت حاجة الناس لمن يدير مؤسساتهم الحكومية، وشؤونهم المدنية، فنشأت فكرة بين الناس، ألا وهي تشكيل هيئات مدنية، ومجالس محلية، ومع مرور الأيام أصبحت هذه الهيئات تتصرف بالمال العام، وقرارات المدن والقرى، ذكرت في هذا البحث حكم تصرف هذه الهيئات، وهل قرارها يعد قراراً نافذاً في الأموال العامة؟ ومدى شرعيتها، ونيابتها عن ولي الأمر، وحكم حيازة الأموال العامة بغير وجه شرعي.

• الكلمات المفتاحية:

تصرف الهيئات المدنية، التصرف بالمال العام، إتلاف المال العام، المال العام عند غياب السلطان.

1- المقدمة:

ظهرت في الثورة السورية الحاجة لمن يدير شؤون الناس ويدير موارد الدولة، كالمعامل، والثروات الباطنية، والمناجم، وكذلك المرافق العامة، لتُحفظ من التجاوزات، والهدر، والتخريب، فاجتمع الناس على اختيار أشخاص ممن يرونهم أهلاً للقيام بهذه المهمة؛ وذلك انطلاقاً من مسؤولية الناس جميعاً بحفظ المال، والممتلكات العامة، والذي رأيناه -مع الأسف- في الثورات العربية الأخيرة، يناقض هذه النظرة التي شجعنا عليها ديننا الحنيف، وطلبها منا خلقنا الإسلامي، فترى أن أكثر ما ضيع هو المال العام، والممتلكات العامة، والمنشآت العامة أيضاً، إلى أن قامت لجان، وتشكلت مجالس محلية، حاولت ضبط

التجاوزات، فكانت تُصدر بعض القرارات، وتمنع بعض الأمور، وتتعاقد مع أشخاص أو منظمات، فهل هذه التصرفات صحيحة؟! وماهي شرعيتها؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان شرعية تصرفات تلك الهيئات، وهل تتوب عن الإمام الذي من صلاحياته التصرف بالمال العام؟ ومدى صلاحيتها في التصرفات به، وما ضوابط تلك التصرفات؟ كما يهدف للفت أنظار الناس إلى أهمية المال العام، وضرورة حمايته، وتسخيره للنفع العام.

3- سبب اختيار البحث:

إن من أهم ما يدعو لهذا البحث حالة التخبط التي تعيشها الأماكن التي خرجت عن سيطرة الأنظمة في البلاد التي قامت بها الثورات العربية، وخصوصاً سورية، فرأينا تقريباً ليس له مثل بالأموال العامة، والهدر الكبير، وفوات المنفعة من هذه الأموال، وتسخيرها في غير ما وجدت له، وكذلك ظهور نوازل فقهية جديدة تخص الأموال العامة، كانت جديرة بالبحث، والنظر؛ ليتعرف على حكمها الشرعي، كتصرف اللجان المحلية، والهيئات، بالأموال العامة، وأراضي المشاع، والمحميات، والأحراش، وأراضي الوقف، وغير ذلك.

4- طريقة البحث:

لقد اعتمدت في هذا البحث الخطوات الآتية:

- 1- عزو الآيات في المتن عند نهاية كل آية، بذكر السورة ورقم الآية.
- 2- تخريج الأحاديث النبوية من الصحيحين، فإن لم أجد لها فمن السنن، ثم من بقية كتب الحديث، وعزوها إلى مصدرها، والحكم عليها، مع ذكر الجزء، والصفحة، والرقم، وأشير للجزء، والصفحة، على الشكل الآتي: (210\4)، مثلاً.
- 3- شرح الكلمات الغريبة.

- 4- الاعتماد على أقوال فقهاء المذاهب الأربعة بما يخصُّ البحث، مع إسنادها إلى مصدرها.
- 5- جمع المادّة العلميّة من المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع، سواء كانت شرعيّة، أو قانونيّة، أو أبحاثاً، أو قرارات، مع عزوها إلى مصدرها.
- 6- كلُّ ما لم أجد فيه مرجعاً، أو بحثاً مكتوباً، لجأت فيه للشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وذكرت الموقع وما يتعلّق بذلك.
- 7- ترجمة الأعلام غير المشتهرين باختصار، بحيث يذكر: الاسم، والشهرة، والولادة، والوفاة، وبعض المؤلفات حيث وجدت، مع ذكر المصدر.
- 8- ختمت المطالب بترجيح الآراء، وذكر الخلاصة، وفي نهاية البحث ذكرت الخلاصة، والنتائج، وبعض الاقتراحات.
- 9- واتّبع في ذلك كلّ الأسلوب اللّغويّ الواضح السهل.

5- خطة البحث:

وقد جعلت البحث على التقسيم التالي:

- المطلب الأوّل: التعريف بالمصطلحات.
- المطلب الثّاني: التّصرّف بالمال العامّ عند غياب وليّ الأمر.
- المطلب الثّالث: نيابة اللّجان المحليّة عن وليّ الأمر في المال العامّ.
- المطلب الرّابع: ضوابط الانتفاع بالمال العامّ عند غياب السّلطة.
- المطلب الخامس: حيازة المال العامّ بغير وجه شرعيّ.

النتائج

الفهارس

6- المطلب الأول: التعريف بالمصطلحات:

تعريف اللجان المحليّة، والهيئات المدنيّة، يأتي بمعنى واحد في تسميتها المعروفة بين النّاس، فقد جاء في معجم اللّغة العربيّة المعاصر ما نصّه: "لَجَنَةٌ [مفرد]: لَجَنَات، ولَجَنَات، ولِجان" وقال عن وصف اللّجنة من ناحية العمل المناط بها:

1 - "جماعة يجتمعون في أمرٍ يَرْضُونَهُ.

2 - جماعة يُوكَل إليها دراسة أمرٍ أو إنجاز عَمَلٍ". (1)

أمّا تعريف الهيئة: "هيئة: (اسم). الجمع: هيئات وهيئات. مصدر هاء. و(الهيئة): هي الحالة الظاهرة للشيء، محسوسة كانت أو معقولة، والهيئة: منظمة أو جماعة من النّاس تقوم بعمل خاصّ، والهيئة الاجتماعيّة: الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح مشتركة". (2)

فالهيئة المدنيّة: هي مجموعة من الأشخاص المهتمّين بأمر ما، ينشطون له ويسعون لما ينجح.

وبناءً على ما سبق: يرى الباحث أنّ اللّجنة والهيئة تعني أمرًا واحدًا، وهو مجموعة أشخاص، يجتمعون لإنجاز أمرٍ ما، ويهدفون لتحقيق ما اجتمعوا لأجله، وفي الثّورة السوريّة انبثقت تلك اللجان والهيئات من الواقع المرير الذي عاشه الشعب السوري، وكان من أهمّ أهدافها: إدارة أمور الأماكن الخارجة عن سيطرة النظام، فتشكّلت لجان متنوعة في عملها، منها لجان لإدارة أمور القضاء بين النّاس، ولجان أمنيّة للحماية، ولجانٌ عُنيّت بالجانب الإغاثيّ، ولجانٌ عُنيّت بالجانب الإعلامي، ونقل معاناة النّاس في المحرّر، وما يتعرّضون له من ظلم، ولجانٌ تابعت الأوقاف وما تتعرّض له من تجاوزات، وهكذا.

أمّا تعريف المال العامّ: فقد وردت تعاريف كثيرة للمال العامّ، فمنها ما جاء في كتاب المقدّمة في فقه العصر، حيث قال: "المال العامّ: هو ما لا يملك على الوجه الشّخصيّ، ولا يورث، فكلّ ما يملكه شخص، أو أشخاص، فليس مالاً عامّاً". (3)

وفي تعريف آخر: "هو كلُّ مالا يقع عليه الملك الخاصّ الفرديّ، ولا يستبدّ به مالك واحد، بل يملكه مجموع الأمة، سواء كان أرضاً، أو بناءً، أو نقدًا، أو ركازًا، أو

عروضًا تجارية". (4)، وقيل عن المال العام، والملكية العامة: "ما كانت ملكيته لله، والحق فيها مقرّر للجماعة، وسهل التناول، ذو نفع عام". (5)

وجاء تعريفه في الكتب المعاصرة بأنه: "ما يشمل الأموال الحقيقية، من ذهب، أو فضة، أو نقود، وكذلك الممتلكات والمرافق العامة، وكل ما يخص النفع العام، مثل الأموال التابعة لبيت مال المسلمين، والأموال التابعة للجهات الخيرية: كجمعية تحفيظ القرآن، وجمعيات البر، والمكاتب التعاونية للدعوة والجهاد، والأموال الموصى بها في جهات عامة، مثل ما يوقفه بعض أهل الخير على جهة عامة: كطلاب العلم، والفقراء، وغير ذلك من الجهات الخيرية". (6)

وعرّف القانون السوري المال العام في المادة رقم: (43)، لسنة: 1976، بقوله: "تعدّ أموالاً عامة: العقارات، والمنقولات، التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة فعلاً، أو بمقتضى قانون، أو مرسوم، أو قرار من الوزير المختص". (7)

فالمال العام: هو ما لا يمكن للأشخاص أن يستبدوا به ويتملكوه، وهو ما كان مرصوداً لخدمة العامة، ولا يقبل وضع اليد عليه بغير إذن الجهات المختصة، ولا يملك بالتقادم.

7- المطلب الثاني: التصرف بالمال العام عند غياب ولي الأمر:

في ظلّ الثورات العربية، انتشرت الفوضى في بعض الأحيان، وحلت بعض المناطق من القوة الرادعة، والحكومة المنظمة لمصالح البشر، فعمد بعض الأشخاص لإتلاف الأموال والممتلكات العامة بدوافع متعدّدة، منها:

- 1- الجهل بحكم تلك الأموال، وفائدتها.
- 2- غياب السلطة التي من مهمتها منع التجاوز، وردع المتجاوزين.

3- الجشع والطمع عند بعض الأشخاص؛ حيث وجدوا بغيتهم بغياب السُّلطة.

فغياب السُّلطة الحاكمة كان من أسباب التَّعدِّي، على الأموال والممتلكات العامَّة. وإدارة المال العامِّ من مهمَّات وليِّ الأمر أو نوابه، وعليهم أن يتصرَّفوا وفق المصلحة التي تخدم العامَّة، وعلى الأفراد رعاية تلك الأموال والممتلكات وحمايتها، وعدم تملكها لصالحهم الشَّخصيِّ؛ كونها ملك للعامَّة.

وقال صاحب قواعد الأحكام: "لا يتصرَّف في أموال المصالح العامَّة إلا الأئمَّة ونوابهم، فإذا تعذَّر قيامهم بذلك، وأمكن القيام بها ممَّن يصلح لذلك من الأحاد، بأن وجد شيئاً من مال المصالح، فليصرَّف إلى مستحقِّه على الوجه الذي يجب على الإمام العدل أن يصرِّفه فيه، بأن يقدِّم الأهمَّ فالأهمَّ، والأصلح فالأصلح". (8)

ويظهر من الكلام السابق أنَّ إدارة المال العامِّ من مهمَّات وليِّ الأمر، أو من نيبيه، وفي حال غيابهم فإنَّ أحاد النَّاس مطالبون بوضع الأموال العامَّة في مكانها المخصَّص لها، ومن هنا جاءت شرعيَّة تلك اللجان التي تتشكل حال غياب السُّلطة؛ لما على النَّاس من واجب دينيِّ بحفظ الأموال هذه، ووضعها في مكانها، وإدارة تلك المؤسَّسات الحكوميَّة التي هي من حقِّ الشَّعب، ولما في تشكيل تلك اللجان من مصلحة ودفع مفسدة في حال خلوِّ المناطق من سُلطة حاكمة، وعليه فلا يجوز إبقاء المناطق من غير إدارة تهتمُّ بأمر النَّاس وتجلب لهم المصالح، وفي حال تكوَّنت تلك اللجان والهيئات، فلا يحقُّ لهم أن يتصرَّفوا بتلك الأموال إلا بما فيه النِّفع للنَّاس عامَّة، فإنَّ المال العامِّ يبقى على ما هو عليه في حال غياب السُّلطة، أيًّا كان نوعه، فيبقى موقوفاً على الجهة التي حدِّدت له، ويستخدم فيما خصَّص له، ولا يجوز أن ينفرد به شخص بعينه إلا للضرورة: من حفظ له من الضِّياح، أو التلِّف، أو إصلاح له، ولمنع العابثين من إتلافه، فإذا كان للمال العامِّ أو للممتلكات العامَّة ريع، أو عائدات ماليَّة، جمَّعها، ويسلمها لمن يصرِّفها على العامَّة، أو في مصالحهم حسب الأولويَّات، هذا في حال غياب الجهة المخوَّلة بالقيام بهذه المهمَّة، ولم يجد مكاناً يضع فيه هذا الرِّيع: كصندوق الأموال العامَّة، أو خزينة الدولة.

وكذلك كل أنواع الأموال، والممتلكات، والمرافق العامة: كالحدايق، والشوارع، والمدارس، والمستشفيات، والأنهار، وغيرها، وما فيها من أثاث، وتوابع، كلها تبقى في خدمة الناس.

ولا يعني غياب السلطة أن يتصرف كل واحد على حسب هواه، وعلى حسب القوة والغلبة، وتسخير تلك المنشآت، أو الأملاك، لصالح الجماعات، أو الأحزاب، أو الأتباع الخاصة، مالم تكن تعمل في خدمة العامة.

والمال العام الذي أحدث عنه، هو المقصود به (مال الله، أو حق الله)، وهذا له شروطه الخاصة، من حيث الاستخدام، والتعامل معه.

ومن وجهة نظر الباحث: فإن التصرف بالأموال العامة من قبل الأفراد دون الرجوع للإمام، أو من ينيبه ولي الأمر، أو من دون الرجوع لتلك اللجان التي تشكلت عن طريق أعيان القرى والمدن لا يجوز لعدة أسباب، منها:

1- إن المتصرف بالأموال العامة لا يملك رقيبتها، وليس بمخول بالتصرف بها، فأشبهه تصرفه هذا بعبء من لا يملك الشيء ويتصرف به.

2- إن تصرفه هذا قد يكون مخالفاً للمصلحة العامة، وقد يجلب مفسد كبيرة على العامة، لاختلاف مدارك الناس، وقدرتهم على التصرف بالأشياء.

3- العمل الفردي يشوبه الخطأ في كثير من الأحيان، وربما يغلب عليه التصرف للمصلحة الخاصة.

4- هذا التصرف الفردي يفتح المجال للتنافس بين الأشخاص للتملك من المال العام والممتلكات العامة على نحو غير شرعي، وبالتالي يفتح أبواب المفسد، ويفتح المجال للفوضى. (9)

وإن كان من تصرف سليم في ظل غياب السلطة، ينبغي أن تشكل لجان من قبل الناس؛ لتقوم بإدارة أموال الدولة، والقيام بخدمة الناس، وعدم ترك الباب مفتوحاً للفاستين، والسفهاء، وهذا ما يسمّى باللجان المحلية، التي ينبغي أن تتدخل لرفع المفسد، وجلب المصالح.

فهل تنوب هذه اللجان عن ولي الأمر؟

8- المطلب الثالث: نيابة اللجان المحلية عن ولي الأمر في المال العام:

عندما تغيب السلطة الحاكمة لا بدّ من أناس يقومون بأعباء المجتمع، وأعباء الناس إدارياً، فهؤلاء الذين يقومون على تلك الأموال والممتلكات من الناس، هل تعدّ تصرفاتهم صحيحة؟ أو أنها باطلة؛ لأنهم لم يكفوا من الإمام؟

يقول صاحب قواعد الأحكام: "لا شك أنّ القيام بهذه المصالح أتمّ من ترك هذه الأموال بأيدي الظلمة يأكلونها بغير حقها، ويصرفونها إلى غير مستحقها، ويحتمل أن يجب ذلك على من ظفر به".⁽¹⁰⁾

بما أنّ تصرفات الإمام يشترط فيها أن تكون خادمة للمصلحة العامة، فإنّ هذه المصلحة العامة تُحتم على الناس جميعاً أن يحققوا هذه المصلحة عند غياب ولي الأمر بقدر ما يستطيعون، ولا ينبغي أن يتغاضى الناس عن تحقيق هذه المصلحة، وبالتالي فإنّ الناس مطالبون بتسيير أمور حياتهم طبيياً، وقضائياً، وأمنياً، بل وفي كل ما يصلح أمر حياتهم، ولا ينبغي أن يُترك الناس من غير حاكم يحكمهم؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى مفسدة عظيمة، تدخل الناس في فوضى عارمة.

فقد جاء في قواعد الأحكام: "يتصرّف الولاة ونوابهم بما هو الأصلح للمولى عليه؛ درءاً للضرر والفساد، وجلباً للنفع والرّشاد".⁽¹¹⁾

وقد جاء في كتاب السياسة الشرعية: "فإنّ بني آدم لا تتمّ مصلحتهم إلاّ بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بدّ لهم عند الاجتماع من رأس".⁽¹²⁾

وهذا كلّه من جملة الأسباب التي تدعو إلى اتخاذ رأس، وإمام، وأمير، يقود الناس لما فيه مصلحتهم ويحكمهم، ومن المعلوم أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات الدينية، فإنّ الأمة بحاجة إلى من يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وهذا يدلّ على أنّ اللجان أصبحت ضرورة للمجتمع، لا يُستغنى عنهم لإدارة المناطق.

ويرى الباحث؛ بناءً على ما سبق، أنّ تصرفات اللجان المحليّة، والهيئات الإداريّة تصرف صحيح شرعاً إذا ما كان عادلاً، وخالياً من الظلم، أو المخالفات الشرعيّة، ووُجِدَتْ بهم أهليّة التصرف: من تكليف من عدالة، وأمانة، وخبرة، كما ذكرها العلماء في الناظر على الوقف⁽¹³⁾ وذلك لأسباب من أهمّها:

- 1- للضرورة التي تفرضها عليهم الظروف، والواقع الذي يعيشونه.
 - 2- عدم تعطل مصالح العباد، والحرص على كسب المال العامّ.
 - 3- حماية الأموال، والممتلكات العامّة من الضياع، والتلف، وتسلب العابثين والجهلاء.
 - 4- ولأنّ حماية الممتلكات العامّة، والمال العامّ، مما يطالب به الشرع؛ كون ذلك من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.
 - 5- استغلال واردات الدولة، ومؤسساتها لنقوية الدولة، والاستعانة بذلك على حماية الدين من الأعداء، إذ "يحقّ للجماعة أن تمارس جميع صلاحياتها في الحفاظ على ملكيتها العامّة، ومالها العامّ، وأن تضع القيود والضوابط التي تحفظ هذه الملكيات، وهذا المال".⁽¹⁴⁾، وهذا يدعونا لمعرفة حدود وضوابط تلك التصرفات.
- فما هي تلك الضوابط؟

9- المطلب الرابع: ضوابط الانتفاع بالمال العامّ عند غياب السُلطة:

تقرّر سابقاً أنّه عندما تغيب السُلطة، والحكومة عن البلد، فينبغي على أعيان البلد، أو المنطقة أن يسعوا لإدارة المال العامّ، وممتلكات الدولة، ولا يتركوها عرضةً للعابثين، والمخربين، وعندما تدار هذه الممتلكات والأموال من قِبَل هؤلاء الأشخاص، فهذا يجعل تصرفهم نافذاً وجائزاً ضمن ضوابط وشروط، ولا تختلف هذه الضوابط في هذه المرحلة عن غيرها من حالة الاستقرار وعدم الفوضى، إنّما التأكيد عليها أكثر عند غياب السُلطة؛ لأنّ مجال العبث بها، وتضييعها، أو التعدي عليها متاح، وخصوصاً في ظلّ غياب الرقيب، كما يحصل في ظلّ الثورة السوريّة، كأموال الفصائل، والجماعات، والتنظيمات الموجودة في الساحة، وأموال المنظّمات، والجمعيات، وكلّها تحتاج لضوابط. فما هي هذه الضوابط؟

بناءً على ما تقرّر سابقاً من ضرورة تحقيق المصلحة، ودفع المفسدة، فإنّ الباحث يرى أنّ الصّواب من الممكن أن تكون في الآتي:

1- أن تُستخدم هذه الممتلكات والأموال، لصالح العامّة دون المصلحة الشخصية. قال الإمام الغزالي⁽¹⁵⁾: "ومال المصالح، فلا يجوز صرفه إلّا إلى ما فيه مصلحة عامّة، أو لمن هو محتاج إليه عاجز عن الكسب".⁽¹⁶⁾

2- أن تُستخدم من غير تعدّد عليها: ببناء، أو إسراف، ولا تقتير، بل المطلوب التوسط. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾، [الفرقان: 67].

جاء في الجامع لأحكام القرآن: "ومن أحسن ما قيل في معناه -أي: الإسراف والتقتير- أنّ من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف، ومن أمسك عن طاعة الله - عز وجل- فهو الإقتار، ومن أنفق، في طاعة الله -تعالى- فهو القوام".⁽¹⁷⁾

فهذا الكلام في المال الخاصّ، ووجه الشبه بين المال الخاصّ والمال العامّ في هذه النقطة، بل هو في المال العامّ أشدّ؛ لأنّ الشخص لا يملك المال العامّ لنفسه كما يمتلك المال الخاصّ، فوجب عليه أن يستخدمه ضمن الصّواب الشرعيّة.

وقد جاء في الأحكام السلطانيّة: في تعداد واجبات الإمام تجاه الأمّة، وعدّها منها: "تقدير العطايا، وما يستحق في بيت المال، من غير سرف، ولا تقتير".⁽¹⁸⁾

3- عدم التّعدي على الملكيات الفرديّة، وإلحاق الضّرر بالآخرين حين الانتفاع بالممتلكات العامّة.

فلا يحقّ لأيّ شخص أن ينتفع بالمال العامّ وفي نفس الوقت يدخل الضّرر على الملك الخاصّ بالأفراد، كمن ينتفع بالطريق العامّ فيغلق الطريق على غيره، إلّا ما تقتضيه المصلحة العامّة.

4- الأخذ منها بقدر الحاجة، هذا بالنسبة لمن يديرها، أو يقوم على تنظيمها، وما شابه ذلك، كولي مال اليتيم يأخذ منه بالمعروف، قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، [النساء: 6].

5- الحفاظ على الممتلكات والمال العام من التلف، والضرر، ومتابعة أي خلل يحدث، عن طريق الإصلاح، والترميم، وفعل كل ما من شأنه مواصلة نفع الناس، ووضع الكوادر المناسبة بمكانها المناسب، وعدم إهدار الواردات للدولة، وعدم الاقتصار على أخذ المنفعة، وترك المنشآت أو الممتلكات من غير صيانة.

6- الانتفاع من الممتلكات والمال العام في مجالها، وعدم إشغال ممتلكات الدولة، أو مؤسساتها، أو مقدرات البلاد التي تعود للنفع العام بغير ما بنيت له، كاستخدام المدارس، أو المشافي، كمقرات، أو معتقلات، أو معسكرات، وتعطيل عملها، مع حاجة الناس لها، وهنا لا أتكلم عن الظروف الطارئة التي لا تُحُلُّ، أو تلغي عمل المنشآت، أو الدوائر الحكومية، بل ينبغي أن تُشغل كلها بمصالح الناس عامة، وخصوصاً عند وجود البدائل عما تُشغل به تلك المنشآت.

7- بذل الجهد للوصول للقرار السديد في التصرف بالمال العام.

هذه بعض الصوابط التي ينبغي أن يسير عليها من يدير الممتلكات والمال العام في ظل غياب السلطة، وعند وجود السلطة أيضاً.

قال صاحب كتاب الفروق: "من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى الوصية، لا يحل له أن يتصرف إلا بجلب مصلحة، أو درء مفسدة". (19)

فينبغي أن يتضح لمن يتصرف بالمال العام ما يأتي:

انطلاقاً من قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة". (20)

وهي الصابط لتصرفات ولي الأمر ومن ينيبه في المال العام، فإن المصلحة هي التي تفرض على ولي الأمر أن يقرر أي عمل يختار، على حسب ما يراه مناسباً.

قال في إحياء علوم الدين: "ومال المصالح فلا يجوز صرفه إلا إلى ما فيه مصلحة عامّة، أو هو محتاج إليه عاجز عن الكسب". (21)

ففي نظر الباحث: هذه المسائل، وما يشابهها من مسائل، إنّ تصرّف بها وليّ الأمر، وكذلك اللجان المحليّة، والهيئات المدنيّة، وقادة الفصائل، ممّن يتصرّفون بالأموال التي تردّ إليهم لصرّفها على الجهاد والمجاهدين، وكذلك مدراء المنظمات والجمعيات، فإنّ تصرّفوا بها حسب ما يراه من مصلحة تخدم عامّة المسلمين، فتصرّفه صحيح، لكن ضمن شروط مستقاة من القواعد الفقهيّة وكلام العلماء، ومنها:

1. أن يكون التصرّف بعد تأمل، ودراسة، ومشورة، لأهل الخبرة.
2. أن لا يتقرّد برأيه من غير الرجوع لمن سبق ذكرهم.
3. أن توجد مصلحة عامّة في ذلك التصرّف.

وعلى ذلك ممكن أن نقيس باقي التصرّفات التي يقوم بها من يلي أمر المسلمين، ويرى أنّ بتصرّفه هذا يخدم العامّة، كبيع معدّات المشافي إذا خاف عليها من التلّف، أو السرقة، وكذا قطع طريق وتحويل مساره، أو فتح طريق بمكان آخر، أو نقل معمل أو ممتلكاته إلى جهة أخرى، أو أيّ منشأة، طالما يتحقّق شرط وجود المصلحة العامّة، طبعاً بدون أن يكون في الأمر استئثار بالرأي، وتسلّط باتّخاذ القرار. (22)

10- المطلب الخامس: حيازة المال العامّ بغير وجه شرعيّ:

في ظلّ الحكومات الفاسدة والمتعاقبة على البلاد، ظهرت أنواع من التسلّط على المال العامّ، وحقوق الناس، وكان المال العامّ من جملة ما وقع عليه الظلم، وتسابقت إليه أيادي الفاسدين، كحيازة المال العامّ، والممتلكات العامّة، بالتعاقب عليها من الآباء الذين تسلّطوا عليها بغير وجه شرعيّ، ومنحوها للأبناء، أو أخذوها بالتقادم، كحيازتها لمدة طويلة، ولا يمكن أن نحصي كم من المؤسسات، والمعامل، والمرافق، وكم من المشاريع، تعطلت، وذهبت منافعها بسبب فساد هؤلاء الأشخاص.

والسؤال المطروح هو: ما حكم الأملاك والأموال التي ورثها الأبناء عن آبائهم وهي من أموال الدولة؟ سواء كانت أبنية، أو عقارات، أو ممتلكات، أو أموالاً.

وهل يملك الشخص المال العام أو الممتلكات العامة إذا طالت مدة وضع يده عليها؟ حيث كثرت أنواع الاختلاس، والسطو على أملاك الدولة وأموالها، من جماعات وأفراد، فلا يكاد يوجد حاكم، أو رئيس، أو مسؤول، إلا ونهب من تلك الأموال، ولا تكاد دولة عربية، أو غير عربية، إلا وفيها من الفساد، والتسلط على المال العام ما يغني تلك الدولة وأجبالها، كما تسلط كثير من الأشخاص على المال العام بدعوى أنه مال دولة وبالتالي هو مباح لهم -بنظرهم- من باب الجرأة على ما لا يملكون.

فهؤلاء وأمثالهم قد ظنوا أنهم يفعلهم هذا ملكوا ما أخذوه، وظنوا أنه من جملة الميراث الذي سيخلفونه لأبنائهم من بعدهم، فما حكم الشرع بذلك؟

قال في تحرير الأحكام في الصور السابقة الذكر وما يشبهها: "المعادن الظاهرة: وهي التي يكون نيلها ظاهراً لا يحتاج إلى عمل: كالمح، والكحل، والنقط، والقار، والكبريت، لا يجوز للسلطان إقطاعه لأحد، ولا يصح، بل هو مشترك بين عامة المسلمين، لا يختص به أحد عن أحد: كالأنهار الجارية، والعيون". (23)

فهذه الممتلكات، والمرافق، والمال العام، كلها لا يجوز الاستحواذ عليه من أي شخص، ويحتجزه لنفسه، أو يملكه، وفي حال حصل ذلك بغير إذن ولي الأمر أو من ينوب منابه فيعد من الغصب الذي حرّمه الله -تعالى-، ومن خيانة الأمانة التي كلفنا الله -تعالى- بحمايتها وحفظها فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾، [النساء: 58].

وجاء في تفسيرها أقوال كثيرة، ومنها "أن المقصود بها ولاة أمور المسلمين وأمرؤهم" (24)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾، [البقرة: 188].

أي: "تعملون على ما يوجبه ظاهر الحكم، ويتركون ما قد علمتم أنه الحق، تعملون على ما يوجبه الإدلاء بالحجة، وتخونون في الأمانة، والنهي هنا بمعنى، لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل، أي: من غير الوجه الذي أباحه الله". (25)

وقال رسول الله ﷺ: "من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوّفه يوم القيامة من سبع أرضين". (26)

فقد قال صاحب المغني: "الغصب: هو الاستيلاء على مال غيره بغير حق، وهو محرّم بالكتاب والسنة". (27)

ويرى الباحث: أن كسب المال العام بغير إذن ولي الأمر لا يثبت به الملك، وليس من أنواع الاستيلاء على المباح، وعليه ينبغي ردّ المال لأصحابه إن كان مالاً خاصاً، أما إن كان مالاً عاماً فعليه أن يردّه إلى الجهات العامة؛ لكي يعود لخدمتهم، ولطالما لا يثبت به الملك فإنه لا يورث، ولا ينبغي أن يبقى في يد من استولى عليه، وإذا كان مالاً وتصرف به، فينبغي عليه ردّ ما أخذه من مال إلى الجهات العامة، أو ولي الأمر، ليجعله في مصالح العباد.

أما في القانون الوضعي: فقد كانت القوانين الوضعيّة تذكر في موادّها ضوابط متعدّدة، وتنظم استغلال المال والممتلكات العامة، كما قرر المشرعون عقوبات على من يستولي على العقارات، والمنقولات، والأموال العامّة، ومن يلحق الأضرار بها.

وكان من جملة ما صدر في قانون العقوبات السوري: ما يعاقب بالحبس، والغرامة بنسب متفاوتة على من يقوم بهدم، أو تخريب الإنشاءات العامّة، والجسور والسدود، وكذلك رتب العقوبة على من رمى مواداً ضارة في المياه، وكذلك من خرب الساحات والطرق العامّة، أو سدّ المنافذ الواصلة إليها. (28)

11- النتائج:

من خلال ما سبق في هذا البحث تبين الآتي:

- 1- المال العام: هو كل مالٍ استحق عامّة الناس النّفع منه، ولم يتعيّن مالكه، وكان من الأشياء التي خصّصت للنّفع العامّ.
- 2- المال العامّ يبقى على ما هو عليه حال غياب السّلطة، فيبقى موقوفاً على الجهة التي حدّدت له، ويستخدم فيما خُصّص له، ولا يجوز أن ينفرد به شخص بعينه إلا عند الحاجة، لحفظه من الضياع أو التّلف.
- 3- التّصرّف بالأموال العامّة من قِبَل الأفراد دون الرّجوع للإمام، أو من ينيبه، ممنوع لأسباب، منها: خشية الفوضى، وإغلاق لباب المفساد.
- 4- ينبغي أن تُشكّل لجان من قِبَل الناس؛ لتقوم بإدارة أموال الدّولة، والقيام بخدمة الناس، وعدم ترك الباب مفتوحاً للفسادين والسّفهاء.
- 5- إنّ تصرّفات اللّجان المحليّة، والهيئات الإداريّة تصرّف صحيح شرعاً إذا ما كان تصرّفهم عادلاً وخالياً من الظلم، أو المخالفات الشرعيّة.
- 6- تصرّفات وليّ الأمر إذا كانت للمصلحة العامّة، التي غلب على ظنّه أنّها نافعة ومحقّقة المصلحة للعامّة، فإن تصرّفه صحيح ونافذ.
- 7- يبطل تصرّف اللّجان المحليّة إذا صدر منهم من غير اجتهاد ومشورة لأهل الخبرة والمستشارين؛ لأنّ وظيفته تقتضي عدم التّصرّف إلاّ بالأفضل، والأصلح.
- 8- إن كسب المال العامّ بغير إذن وليّ الأمر لا يثبت به الملك، وليس من أنواع الاستيلاء على المباح، وعليه ينبغي ردّ المال لأصحابه إن كان مالا خاصّاً، أمّا إن كان مالاّ عامّاً فعليه أن يرده إلى الجهات العامّة لكي يعود لخدمتهم، ولا يورث، ولا يبقى في يد من استولى عليه، ويضمنه إن تلف.

12- الهوامش الختامية

- (1) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (3/ 1996)، (المتوفى: 1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
- (2) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، برهان الدين الخوارزمي المُنْتَزِق (2/ 392)، (المتوفى: 610هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ. وتاج العروس، للزبيدي (1/ 290)، معجم المعاني الجامع، من موقع المعاني (هيئة) <https://www.almaany.com>، بتصرف.
- (3) المقامة في فقه العصر: د. فضل بن عبد الله مراد (1/ 302)، الجيل الجديد ناشرون - صنعاء، الطبعة: الثانية، 1437 هـ - 2016 م.
- (4) ينظر: الأملاك والأموال العامة وحكم الاعتداء عليها، د. ياسين غادي (ج1- ص10)، مؤسسة رام، مؤته، ط1، 1414هـ - 1994م، بتصرف.
- (5) ينظر: الثروة في ظل الإسلام، البيه الخولي (ج1 ص92)، دار القلم، الكويت، ط4، 1401 - 1981.
- (6) الفقه الميَّسَّر، أ. د. عبد الله بن محمد الطيار، أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، د. محمد بن إبراهيم الموسى (9/ 110)، الناشر: مدار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، الطبعة: 7: 1432، و1433 هـ.
- (7) ينظر: المادة: (87) من القانون المدني المصري المرقم: 131، لسنة: 1948، والقانون السوري القانون المدني رقم: 43، لسنة: 1976، مبادئ القانون الإداري، د. حسين عثمان و د. محمد رفعت عبد الوهاب. مبادئ القانون الإداري، د. يوسف حسين محمد البشير، أستاذ ورئيس قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة النيلين-السودان، ام درمان - 2011 م.
- (8) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (1/ 82) مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط: 1414هـ.
- (9) وقد شاعت هذه الظاهرة في كثير من المناطق والقرى في الثورة السورية، وأدى تصرف بعض المتنفذين إلى خصومات وخلافات، مثل ما حصل في بلدة حاس، وبلدة كفرومة، وقرى ريف إندلب الشمالي في أثناء النزوح، وتم حل الأمر عن طريق تقسيم المشاع بين الناس -بغض النظر عن الحكم الشرعي لذلك- نزاعاً للخلاف، كما تدخلت المجالس المحلية ومؤسسات الحكومة.
- (10) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (1/ 82).
- (11) المرجع السابق (2/ 89).
- (12) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ابن تيمية (ص: 129)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
- (13) ينظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 130)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، من غير طبعة وتاريخها. ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، الناشر: دار الفكر، مكان النشر بيروت (3/ 553)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (2/ 471) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ، بتصرف.

- (14) الأموال والأموال العام في الإسلام وحكم الاعتداء عليها، د. ياسين غادي، ص (11).
- (15) هو محمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الغزالي، حجة الإسلام. [المتوفى: 505 هـ]. لزم إمام الحرمين حتى تخرج عن مدة قريبة، وصار أنظر أهل زمانه، وواحد أقرانه رحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد، فالحجاز، في بلاد الشام، فمصر، وعاد إلى بلده، وزار بيت المقدس، وصحب الفقيه نصر بن إبراهيم بدمشق، وأقام مدة، وألف كتاب (الإحياء)، وكتاب (الأربعين)، وكتاب (القسطاس)، وكتاب (محك النظر). ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (62 / 11)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748 هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م. وسير أعلام النبلاء، للذهبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (19 / 323)، (المتوفى: 748 هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، بتصرف يسير.
- (16) إحياء علوم الدين أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (2 / 140)، دار المعرفة - بيروت. بتصرف يسير.
- (17) تفسير القرطبي (13 / 72)، الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ)، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: الثانية، 1384 هـ - 1964 م.
- (18) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 40).
- (19) الفروق للقرافي (4 / 95)، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة، تاريخ النشر: 1418 هـ - 1998 م.
- (20) في القواعد الفقهية للزركشي (1 / 309)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، 1405 هـ - 1985 م، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: 121) الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م
- (21) إحياء علوم الدين للغزالي (2 / 140).
- (22) وقد ورد في كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية: «وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكا».
- (23) ينظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، محمد بن إبراهيم بن جماعة، (ص: 116)، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الثقافة، قطر / النوحة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، بتصرف.
- (24) تفسير الطبري (8 / 490)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- (25) معاني القرآن وإعراجه للزجاج (1 / 258). معاني القرآن وإعراجه، المحقق: عبد الجليل عيده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م
- (26) صحيح البخاري (3 / 1118)، رقم الحديث: 3026.

- (27) المغني لابن قدامة: (5/ 177) ، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة. تاريخ النشر: 1388هـ - 1968م.
- (28) قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم: 148 تاريخ: 1949\6\22، المواد المتتالية من مادة رقم: (733)، وحتى مادة رقم: (737)، فقد قرر المشرع السوري: بخصوص تملك الأراضي العامة: في المادة: (832)، الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها، تكون ملكاً للدولة. 2. ولا يجوز تملك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها إلا بترخيص من الدولة. وفي المادة: (835)، جاء: لا يخول الاستيلاء اكتساب أي حق من الحقوق العينية على عقار مسجل في السجل العقاري أو بإدارة أملاك الدولة ولا على الغابات والعقارات المتروكة المرفقة أو المحمية. المادة: (926)، لا يكتسب بالتقادم أي حق على العقارات المتروكة المحمية والمرفقة.